مناطق الظل الحدودية في الجزائر
بين متطلبات التنمية المحلية وتعزيز مقدرات السياحة الوطنية

Shadow border areas in Algeria
Between the requirements of local development and enhancing the capabilities of national tourism

د/ بن عمراوي عبد الدين

جامعة امحمد بوقرة بومرداس، (الجزائر)

a.benamraoui@univ-boumerdes.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/06 تاريخ القبول للنشر: 2021/05/21 تاريخ النشر: 2021/05/30

ملخص:

تعالج الدراسة متطلبات التنمية المحلية وطرق تعزيز مقدرات السياحية لمناطق الظل الحدودية في الجزائر، من خلال تحديد أهم آليات الحوكمة المحلية ورصد واقع القطاع السياحي ومتطلبات تنميته على مستوى مناطق الظل الحدودية، ثم الوقوف على مساعي الدمج بين مقاربتي الأمن والتنمية، سعيا لإيجاد بدائل تنموية ناجعة وفعالة تمكن من تأمين التنمية لتلك المناطق، وكل ذلك من خلال تكريس التنمية المحلية وحكامة القطاع السياحي وإشراك مناطق الظل الحدودية في الحركية الاقتصادية الوطنية بمنطق تنموي مستدام، يستجيب للاستحقاقات التنموية.

الكلمات المفتاحية: مناطق الظل الحدودية؛ التنمية المحلية؛ الحكامة السياحية؛

Abstract:

The study deals with the requirements of local development and ways to enhance the tourism capabilities of bordering shadow areas in Algeria, by identifying the most important mechanisms of local governance and monitoring the reality of the tourism sector at the level of border shadow areas, and then standing on efforts to integrate the two approaches to security and development, by moving from a pure security approach to Finding effective and effective development alternatives that enable the development of these regions, through the consecration of local development and the governance of the tourism sector and the participation of the regions in the national economic movement with a sustainable development logic that responds to the development benefits.

key words : Border shadow areas; Local development; Tourist governance

1. مقدّمة:

في ظل التحولات الصحية والسياسية والاقتصادية التي شهدتها – ولاتزال- دول العالم، سواء المتقدمة أو السائرة في طريق النمو، وخاصة لما يعيشه العالم اليوم من أزمة صحية واقتصادية مست بشكل كبير الدول الغربية وكذا الدول المصدرة للنفط بعد انهياره في الأسواق العالمية كالجزائر، وفي ظل ما تشاهده هذه الأخيرة من تهديدات أمنية لما يحدث في دول الجوار ، وما تعانيه مناطق الظل الحدودية من سوء تنمية، أضحت فكرة إيجاد بدائل تنموية وأمنية لتلك المناطق ضرورة حتمية، ومن بين أبرز هذه البدائل التي يمكن عن طريقها تحقيق التنمية والأمن للبلد هي السياحة.

فالسياحة تعتبر أحد أهم الروافد المالية والبدائل التنموية التي يمكن للجزائر الإعتماد عليها من أجل تحقيق الأمن السياسي والإقتصادي، واستمرار عملية التنمية خاصة في بعدها الاقتصادي، في ظل تراجع أسعار المحروقات، وهذا لما تملكه من امكانيات وموارد طبيعية وبشرية وتاريخية، ولكن رغم الجهود المبذولة من قبل السلطات المعنية (وضع مخطط توجيهي للتهيئة السياحية أفاق 2030)، غير أن القطاع السياحي لا يزال بعيدا كل البعد عن نظرائه سواء من الساحة العالمية أو دول الجوار، فهشاشة هذا القطاع الذي توضحه نسبة المساهمة التي لم تتعدى 2.3 بالمئة من الناتج الداخلي الخام يوضح ما تفقده الجزائر من مورد هاما ومنتجا يمكنها من صناعة قوية لمرحلة ما بعد النفط.

وفي ظل هذه الحقيقة يستوجب إيجاد آليات تسهم في حوكمة القطاع السياحي من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق الأمن والاستقرار وتحقيق التنمية المستدامة على المستوى الوطني وعلى مستوى مناطق الظل الحدودية بالخصوص.

وعلى هذا الأساس جاءت هذه الدراسة في البحث عن مشاكل التنمية في مختلف مناطق الظل الحدودية في الجزائر، وكذا تحديد عوائق حوكمة السياحة وتحديات إرساء مبادء الحوكمة المحلية فيها، كما جاءت لتبين مدى مساهمة القطاع السياحي في النهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق الأمن والإستقرار لمناطق الظل الحدودية والتنمية المستدامة؟ أي مدى إمكانية اعتبار قطاع السياحة أولا كبديل تنموي اقتصادي لقطاع المحروقات، وثانيا كآلية غير عسكرية تحقق الأمن والاستقرار والتنمية للمناطق الحدودية في الجزائر؟، وفي الأخير تقديم الحلول الواجب اتباعها من أجل خلق بيئة مناسبة لتطبيق الحوكمة على مستوى مناطق الظل في صورتها الجيدة؛ والتي تعبر عن النموذج الأنسب في التسيير المحلي وإدارة التنمية المحلية.

وللإجابة على تساؤلات الدراسة تم صياغة الفرضية التالية: كلما تكرست التنمية في مناطق الظل الحدودية في الجزائر، كلما تعززت امكانيات الاستثمار ومن ثم الاستقطاب السياحي، وكلما تم تفعيل وحكامة السياحة على مستوى تلك المناطق الحدودية كلما تعزز الأمن والإستقرار وتحققت التنمية محليا ووطنيا.

2. التنمية في مناطق الظل الحدودية في الجزائر: العوائق ومتطلبات الحوكمة المحلية.

المتتبع لحال مناطق الظل الحدودية في الجزائر يلاحظ لما قد تعانيه من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية ونقص للبنى التحتية والعقبات التي تُصعب من عملية حوكمة التنمية فيها، ممّا يجعلنا أمام محاولة البحث والكشف عن هذه العقبات، وكذلك الحلول الواجب اتباعها من أجل خلق بيئة مناسبة لتطبيق الحوكمة على المستوى المحلي في صورتها الجيدة؛ والتي تعبر عن النموذج الأنسب في التسيير المحلي وإدارة التنمية المحلية. إنطلاقا ممّا سبق، سيتم التطرق خلال هذا المحور لأهم التحديات التي يُمكن أن تعرقل من حوكمة عملية التنمية المحلية فيتلك المناطق، والشروط الواجب توفرها لتحقيق هذه الغاية. وذلك من خلال اتباع العناصر التالية:

2 .1 . مشاكل التنمية المحلية في مناطق الظل الحدودية في الجزائر.

تُعاني مناطق الضل على مستوى الحدود الجزائرية مجموعة من المشاكل حالت دون تحقيقها أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية المنشودة، وهو ما ساهم في خلق حالة من عدم الرضا لدى المواطنين المحليين بخصوص عمل الهيئات الرسمية (الجماعات المحلية، السلطات المركزية) بخصوص مسالة تحقيق التنمية المحلية على مستوى تلك المناطق. ويمكن حصر أهم هذه العوائق في النقاط التالية:

- **ضعف الموارد المحلية**: حيث تُعاني جل مناطق الظل الحدودية في الجزائر من ضعف في تحصيل مواردها المحلية، إذ أنّ أكثر من 50 % من البلديات الموجودة في الحدود لا تغطي مداخيلها المحلية حجم احتياجات سكانها المحليين، ممّا يجعلها قاصرة على وضع برامج تنموية ومتابعة عملية إنجازها. وهو ما يؤدي بها وبصفة تلقائية إلى التوجه نحو ميزانية الدّولة، بغية تسديد وتلبية احتياجات مواطنيها الأساسية، خاصة وأنّ قانون البلدية الجديد رقم 10/11 لا يتنافى وقضية دعم الدّولة لوحداتها المحلية (البلدية) بالأموال الكافية لانجاز المشاريع على مستوى أقاليمها؛ ويعود سبب ضُعف الموارد المالية المحلية على مستوى مناطق الظل الحدودية إلى مجموعة من الأسباب متمثلة أساسا في ضعف البنيان الصناعي والزراعي وكذا البنيان السياحي (وفاء، 2010).

- **ضُعف السياسات التنموية بخصوص التنمية المتوازنة:** ويكمن جوهر هذا العنصر في غياب الاستغلال الأنسب للميزة التنافسية للمحيط التنموي لمناطق الظل الحدودية، حيث لم تترجم ولايات الحدود كافة امكانياتها المادية والاقتصادية والبشرية لخدمة التنمية على كافة المناطق وفي جميع المستويات بل ركّزت على بلديات دون أخرى، ممّا أنتج العديد من البلديات الفقيرة البعيدة عن أبسط مظاهر التنمية المحلية، وهو ما أدى إلى خلق اللاتوازن بين المراكز الحضرية والمناطق الريفية داخل إقليم كل ولاية حدودية.

- **مشاكل تنظيمية وتقنية** *(Organizational and technical reasons)*: تتجسد هذه المشاكل مجتمعة في عدم التجسيد الفعلي للامركزية الإدارية والديمقراطية على مستوى المناطق الحدودية (الحمداني، 2014)، فالجانب الإداري في عملية إعداد وتنفيذ ومتابعة خطط التنمية عامةً، والتنمية المحلية خاصة أمر أساسي وضروري لنجاح هذه الخطط في تحقيق أهدافها والوصول إلى غاياتها، وبذلك فإنّ لامركزية التخطيط غير مجسدة كما ينبغي في تلك المناطق، ولا تؤدي دورها نظرًا لسلبياتها المرتبطة بعدم وجود ترابط وتماسك بين أجهزة الإدارة من جهة، وكذلك قلّة التأطير فيما يخص مسألة الإشراف على المهام من جهة أخرى (رؤوف، 2018/2017).

- **مشاكل متعلقة بالموارد البشرية** *(Reasons for human ressources)*: إنّ ما يُمكن قوله عن وضعية الموارد البشرية على مستوى مناطق الظل الحدودية والجماعات الإقليمية في الجزائر بصفة عامة أنها سيئة، نظرًا لمجموعة من الأسباب؛ منها ما هو مرتبط بالسياسات التشغيلية على المستوى المحلي من جهة، ومنها ما هو مرتبط بغياب التكوين ووسائل إصلاح ورفع كفاءة الموارد البشرية المحلية (خاصة المنتخبين) من جهة ثانية، ويُمكن حصر أهم السمات التي تتميز بها الموارد البشرية على مستوى الجماعات الإقليمية في خاصيتين رئيسيتين هما: التضخم الكمي والنقص النوعي. (وفاء، 2010).

- **كثرة العوائق الإدارية:** إن أهم المعوقات من الناحية الإدارية تتمثل أساسا في: (خيضر، 2011/2010)

- بيروقراطية التسيير، حيث نجد أن هناك بطئ شديد في الإجراءات الإدارية وكثرة الوثائق الإدارية المطلوبة للحصول على رخصة إنجاز أو تنفيذ مشر وع تنموي مُعين؛
- التهرب من تحمل المسؤولية، حيث نجد أن المتعاملين الاقتصاديين لا يجدون الهيئة المكلفة باستقبالهم وتوجيههم وتسهيل الإجراءات لهم؛
- انعدام التخطيط والبرمجة والدراسة المسبقة لمختلف البرامج التنموية، حيث تقوم البلديات بإعداد البطاقات التقنية لجميع المشاريع المقترحة بطريقة متسرعة وغير مدروسة وفي ظرف وجيز،وذلك أخر كل سنة مباشرة بعد تلقيها لمراسلة مصالح الوصاية المكلفة بهذا الملف وهذا ما يؤدي إلى عرقلة وتأخر تنفيذ المشاريع لما يترتب عن ذلك من مشاكل أهمها:
- عدم الأخذ بعين الاعتبار مشكل عدم توفير الوعاء العقاري لإقامة المشروع المبرمج؛
- عدم التحكم في تحديد تكلفة المشروع؛

- عدم تحديد عنوان العملية ومكانها وحجمها بدقة، هذا ما يؤدي غالبا إلى تغيير عنوان البرامج أو إلغائه واللجوء بشكل دائم إلى إنجاز أشغال إضافية وزيادة في تكلفة المشروع؛
- كما سجلت عدة نقائص في تنفيذ مختلف البرامج نظرا لعدم التحكم في أحكام وإجراءات قوانين الصفقات العمومية خاصة في:
- عملية الإشهار وفتح المجال الواسع للمنافسة؛
- عدم وصف جميع الوثائق المرفقة والناقصة في ملفات العروض؛
- عدم مراعاة الإجراءات الجديدة في قانون الصفقات خاصة فيما يتعلق بتحديد تاريخ وتوقيت إيداع العروض؛
- عدم إحترام الآجال الخاصة بمراحل تنفيذ الأشغال؛
- عدم تسديد المستحقات في الآجال المحددة في قانون الصفقات العمومية؛
- حدوث خلافات ومنازعات مع مؤسسات الانجاز غالبا ما تكون لصالح هذه الأخيرة؛
- التأخر في إقفال العمليات التي تم إنجازها كليا لأسباب بيروقراطية؛

كذلك من العوائق الإدارية التي تعاني منها ولاية بومرداس عدم توزيع العاملين على مستوى مختلف مكاتب البلديات بشكل عقلاني، حيث نجد هناك مكاتب ومجالات تتوفر على القدر الكاف من الموظفين الإداريين، في حين نجد مكاتب أخرى تعاني من نقص الموظفين. كذلك هناك مشكل عدم قدرة مصالح الضرائب على مواجهة مظاهر الغش والتهرب الضريبي من المواطنين المحليين ممّا يؤدي إلى ضعف الإيرادات المحلية لمختلف البلديات على مستوى الولاية وهذا لقلة الإمكانيات التي تحوزها مصالح الضرائب.

- **استشراء ظاهرة الفساد بجميع أشكاله**؛ حيث زادت معدلات انتشار مدركات الفساد في الجزائر حتى بات ظاهرة وطنية، وتعتبر مختلف الوحدات الحدودية الجزائرية، من بين الوحدات المحلية التي مسها الفساد، خاصة في ظل ضعف الرقابة على صرف أموال المشاريع التنموية داخل أقاليم الولايات الحدودية، علاوة على انتشار واتساع مظاهر المحسوبية والوساطة في عديد المعاملات التي تتم بين الإدارة والمواطن.

- **ضُعف أدوات المشاركة بين القطاع الخاص والمجتمع المدني في التنمية المحلية**؛ تواجه عملية إدارة التنمية المحلية في الكثير من بلديات الولايات الحدودية ضعفا كبيرا في مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني كمؤسسات إقتصادية وإجتماعية لها من القدرات ما يُمكنها من دخول عملية التنمية

المحلية على مستوى الوحدات المحلية الحدودية كفاعل مهم في تلبية احتياجات المواطنين المحليين، ومساعدة الهيئات الرسمية في القيام بمختلف أدوارها خاصة التنموية منها.

2 .2. تحديات تطبيق الحوكمة المحلية في مناطق الظل الحدودية.

هناك العديد من التحديات والوقائع، التي يمكن أن تصاحب عملية حوكمة التنمية المحلية في مناطق الظل الحدودية في الجزائر، والتي يُمكن تصنيفها كما يلي: (وفاء، 2010)

1. التحديات التنظيمية: تتطلب عملية حوكمة التنمية المحلية في مختلف مناطق الضل الحدودية توفير كافة السبل والظروف المساعدة على تفعيل كافة الفواعل في العمل التنموي، خاصة المتعلقة بدعم طرق التسيير العمومي وتطويره، دعم وتطوير مهارات المستخدمين والمتخبين المحليين، دعم وسائل وطرق التغيير الإلكترونية، دعم السلطة المركزية للجماعات المحلية ... الخ. وفيما يلي، سنحاول ذكر أهم التحديات التنظيمية التي تواجه عملية حوكمة التنمية المحلية في الجزائر عموما، وهي كالتالي:

- **تحدي دعم السطة المركزية للجماعات المحلية ومناطق الضل فيها:** إنّ تطبيق مقاربة الحوكمة على عملية التنمية المحلية في المناطق الحدودية مرهون بمدى دعم السلطة المركزية بما تحمله من إرادة سياسية لهذه العملية، حيث يُشكل قبول ودعم المسؤولين على مستوى الإدارة العليا لهذا النظام تحديا يجب تحقيقه،باعتبار أنّ دعم الجهات الرسمية يعتبر أمرا حيويا لتطوير تطبيقات الحوكمة المحلية.

- **تحدي دعم وتطوير مهارات المستخدمين والمتخبين المحليين:** إنّ تطبيق مقاربة الحوكمة في تسيير الشؤون المحلية وتحقيق التنمية المحلية يتطلب توفير موارد بشرية محلية مؤهلة، قادرة على تفعيل السبل والمقاربات الحديثة (كمقاربة الحوكمة) في تطوير العمل التنموي على المستوى المحلي، وهو ما يُلزم الاهتمام ببرامج التدريب والتكوين لهذه الموارد البشرية؛ التي لا تنحصر في مستخدمي الإدارة المحلية فحسب، وإنما تشمل أيضا المسؤولين على مستوى منظمات المجتمع المدني المحلي، مدراء المؤسسات الخاصة المحلية، كوادر الإعلام المحلي وموظفي الإذاعة المحلية...الخ.

وواقع الأمر، يُثبت ضعف القدرات المهنية للمسؤولين والمستخدمين المحليين في الجزائر عموما وفي الولايات الحدودية خصوصا، خاصة في التعامل مع التقنيات الحديثة في تسيير الشوون المحلية، نظرا لانخفاض المستوى التأهيلي والتعليمي لهم. وعليه، ومن أجل تحقيق هذا الغرض والتغلب على تحدي ضُعف مستويات الموارد البشرية المتوفرة، سينبغي التركيز على تطوير برامج التدريب والتعليم وتكثيفها، والجودة في توظيف وترقية وتقسيم الأداء الوظيفي، والتي تعتبر مجتمعة أهم إجراءات ترقية وتطوير أداء الموارد البشرية المحلية.

3. تحديات تخص المجتمع المحلي: يلعب المجتمع المحلي دوًرا مهما في عملية حوكمة التنمية المحلية، نظرًا للأهمية التي يلعبها كشريك أساسي في تفعيل التنمية المحلية على مستوى المناطق الحدودية من جهة، وكذلك دوره في إرساء ميكانزمات مقاربة الحوكمة من (الديمقراطية التشلركية، تفعيل دور المواطن المحلي، الشفافية ...الخ) من جهة ثانية. إلاّ أنّ حال المناطق الحدودية يوحي بوجود العديد من البراهين التي تصف ضعف مجتمعها المحلي، وكثرة العقبات التي تواجهه في أن يُصبح وسيلة مساعدة في تطبيق مقاربة الحوكمة في العمل التنموي بنجاح، والملاحظ، أنّ المجتمع المحلي للولايات الحدودية؛ كغيره من أطياف المجتمع الجزائري يعاني من مسائل (مشاكل) تخص مستواه الثقافي، التعليمي... علاوة على ذلك، فإنّ تطبيق آليات الحوكمة في العمل التنموي على مستوى هذه المناطق بيّن للمتخصصين بقضايا التنمية، أنّ أهم مشكل وعائق يقف في وجه هذه العملية، ما هو مرتبط بالتحديات المعرفية للمجتمع المحلي، والقضاء على اللاوعي المسجل بخصوص الديمقراطية التشاركية (مشاركة المواطن المحلي في صياغة وتنفيذ السياسات العامة المحلية).

ومن التحديات الاجتماعية التي تواجه عملية حوكمة التنمية المحلية في المناطق الحدودية، الضعف المؤسسي لتنظيمات المجتمع المدني المحلي، والذي يرجع إلى عدّة عوامل (سياسية بدرجة أولى)، إضافة للواقع التنموي المُزري (الضعيف جدا) على مستوى أقاليم الولايات الحدودية؛ الذي أفرز مجتمع محلي ضعيف من حيث المقدرات، سواء المادية أو المعنوية المتعلقة بالجانب التعليمي والثقافي والتوعوي.

4. تحديات تخص بيئة الإستثمار المحلي داخل مناطق الظل الحدودية: حيث لا تزال مختلف المناطق الحدودية تعاني عديد المشاكل على مستوى بيئتها الاقتصادية، خاصة ما تعلق منها بالظروف المساعدة والملائمة للإستثمار المحلي. وهو ما يتبين من شكاوى ومطالب المجتمع المحلي خاصة على مستوى المناطق الريفية الجبلية بخصوص توفير الهياكل الفاعدية (البنى الهيكلية: شبكات الطرق، الكهرباء، الغاز، الماء ...الخ) التي من شأنها جلب المشاريع الاستثمارية وبالتالي إحياء هذه المناطق تنمويا.

3. 2 . متطلبات التطبيق الناجح لمقاربة الحوكمة في عملية التنمية لمناطق الظل الحدودية.

إنّ نجاح عملية حوكمة التنمية المحلية في الجزائر عموما ومناطق الظل الحدودية فيها على وجه التحديد يتطلب تهيئة البيئة الموائمة لذلك، باعتبارها مقاربة جديدة تتطلب توفير مجموعة من المفاهيم والنظريات والأساليب الجديدة، فهي أولا وآخرا تتطلب توفير إطار تشريعي منسق تنظيمي يختلف عن الأطر التقليدية المتبعة في تسيير وإدارة الشؤون العامة المحلية. وبناءا على ما تم التطرق إليه؛ فإنّ عامل نجاح حوكمة التنمية المحلية، يفرض توفير مجموعة من المتطلبات، يُمكن من خلالها ضمان نجاح التطبيق الأمثل للمقاربة في تسيير الشؤون المحلية، والتي يُمكن إيجازها فيما يلي: (رؤوف، 2018/2017)

1. الرؤية الاستراتيجية: ونقصد بهذا العنصر أهمية أن تكون عملية حوكمة التنمية المحلية في مختلف الوحدات الحدودية مبنية على أسس استراتيجية ورؤية موحدة، تُراعي كافة الظروف البيئية الكفيلة بإنجاح المقاربة (الحوكمة المحلية)،خاصة وأنّ العمل التنموي على المستوى المحلي يتطلب الإلمام بكافة

الجوانب المتعلقة باحتياجات المواطنين المحليين (خاصة الاجتماعية والاقتصادية). لذلك ومن أجل إنجاح هذه المقاربة بكل فعالية؛ وجب وضع عملية التنمية المحلية ضمن رؤية استراتيجية تتضمن الأولويات والدقة في تحديد كافة الاحتياجات، تتماشى والتطورات الحديثة في أساليب تسيير الشأن المحلي، وخطط تنمية وتثمين الموارد البشرية والمادية المحلية المتوفرة.

2. دعم القوانين والتشريعات: إنّ المُراد من هذا العنصر، إعادة النظر في الأطر القانونية والتشريعية التي تحكم تسيير الشؤون المحلية، خاصة ما تعلق منها بقضايا تحديد الصلاحيات والوظائف على مستوى الهيئات التنفيذية لمختلف الجماعات المحلية (البلدية والولائية)، حيث بات لزاما على الجزائر أن تقوم بتحديث القوانين السارية المفعول أو إصدار مراسيم وتعليمات وقوانين جديدة تمنح مزيدا من الصلاحيات والحريات في التصرف لهذه الجماعات، ومعها باقي فواعل الحوكمة المعروفة (بفواعل التنمية المحلية غير الرسمية، كالمجتمع المدني والقطاع الخاص)، خاصة وأنّ مفهوم التنمية المحلية بات مفهوما يستدعي تكافل وتعاون جميع الفواعل على المستوى المحلي، لما يحمله من أهداف وغايات متعددة تتوزع وحسب طبيعة كل فاعل وأدواره داخل البيئة المحلية للمنطقة الجغرافية المُستهدفة تنمويا.

3. دعم الشفافية، النزاهة والمساءلة الاجتماعية: إنّ اتباع مقاربة الحوكمة في تفعيل العمل التنموي على المستوى المحلي يقتضي بالضرورة دعم الأسس والعناصر المكونة لهذا المفهوم، فلا يمكن ضمان مشاركة فعلية للمجتمع المدني المحلي في تسيير الشؤون العامة لمنطقة ظل حدودية دون وصول هذه الأخيرة لدرجات عالية من الشفافية والنزاهة في أداء وظائفها، كما لا يُمكن تطبيق المقاربة بشكلها الكامل دون فتح المجال أمام المساءلة الاجتماعية؛ التي تضمن فيما بعد شفافية ونزاهة مختلف الوظائف التنموية خاصة المتعلقة بصرف وتحصيل الإيرادات المحلية.

4. تحسين علاقة الإدارة المحلية بالمواطن: حق قدرة المواطن المحلي في الإطلاع على محاضر ومداولات المجالس الشعبية المنتخبة، والمُكرس من قبل القانون يجعل المواطن المحلي أكثر قربا من الدّولة (الممثلة في الإدارة المحلية)، لذلك وجب على الأجهزة التشريعية والتنفيذية العمل على تحسين صورتها أمام المواطن؛ باعتبارها ممثلا للدّولة على المستوى المحلي وأداة للتعبير عن مصداقسة الدولة أمام مواطنيها. ويتم ذلك من خلال السماح للمواطنين المحليين في المشاركة أكثر في عملية تدبير الشؤون المحلية، والعناية أفضل بمخرجاتها المتمثلة في مختلف الخدمات المُقدمة للمواطنين، وكذلك الاهتمام بمختلف العناصر ذات الاستقطاب؛ والتي يمكن أن تساعد على جذب المستثمرين للمناطق الحدودية وبالتالي تحسين الوضعية الإثتصادية والاجتماعية على مستوى تلك المناطق.

5. دعم برامج الثقافة التنموية التشاركية للمجتمع المحلي: تلعب الثقافة التنموية على المستوى المحلي دورا هامًا في تحقيق النجاعة والفعالية للخطط والاستراتيجيات التنموية، حيث تُعتبر من المتطلبات المساعدة في التطبيق الناجح لمقاربة الحوكمة في عملية التنمية المحلية للولايات الحدودية؛ ذلك للأثر التوعوي الذي تخلقه في أوساط وفئات المجتمع المحلي للولايات. على هذا الأساس، وجب على السلطات المحلية أن تُكثف من برامج الثقافة التنموية، عبر دعم الفواعل المنوطة بهذا العمل (منظمات المجتمع

المدني المحلي)، بإعطائها حرية التخطيط والتدبير في وضع السياسات التي من شأنها تعليم المواطن المحلي كيفيات المبادرة في إحداث الأثر التنموي على مستوى محيطه الإقليمي، وكذلك الطرق والميكانزمات المُتبعة في المحافظة على نفس النسق دون إهماله والكف عنه مستقبلا.

6. تعزيز النهج اللامركزي: لا شك في أنّ عملية تحقيق التنمية المحلية تتماشى وتعزيز اللامركزية الإدارية، التي تعتبر بمثابة حجر الأساس في إعطاء المزيد من الصلاحيات للفواعل المحلية من أجل التصرف وإحداث الفعل التنموي على المستوى المحلي. والنظام الجزائري لا يخرج عن إطار هذه الفلسفة التنموية؛ حيث يجدر به كوحدة قرارية للدولة الجزائرية أن يتبع أكثر النهج المركزي في العمل التنموي، وأن يُعزز من صلاحيات الفواعل المحلية (خاصة الجماعات المحلية) ومنحها مزيدا من الإستقلالية (الإدارية) حتى تستطيع أن تتصرف بموجب القانون في مواردها المحلية وبالتالي استغلال الميزة التنافسية لمحيطها التنموي أحسن استغلال.

3 . حوكمة السياحة كمدخل لتحقيق التنمية لمناطق الظل الحدودية في الجزائر.

تعتبر مناطق الظل الحدودية في الجزائر من ابرز نقاط الجذب السياحي نظرا لما تتمتع به من كنوز سياحية متعددة، ويمكن إبراز مساهمتها في دعم التنمية المحلية، ولكن على الرغم من المساهمات الاقتصادية والاجتماعية المتنوعة إلا أنها تبقى محدودة وقليلة مقارنة بالإمكانيات المتاحة في مختلف الولايات الحدودية.

3. 1 . عوامل محدودية أداء القطاع السياحي في مناطق الظل الحدودية في الجزائر.

يواجه القطاع السياحي في مناطق الظل الحدودية في الجزائر العديد من العوامل والصعوبات التي أدت إلى عرقلت تطوره و تتمثل أهم هذه العوامل والصعوبات في:

- على مستوى الهياكل: إن طبيعة ضعف القطاع السياحي على المستوى الوطني بالعموم وعلى مستوى الولايات الحدودية بالخصوص تعود بالدرجة الأولى إلى ضعف الهياكل القاعدية، سواء تعلق الأمر بالهياكل السياحية أو الهياكل القاعدية المتعلقة بالمرفق العام، ويشمل على وجه الخصوص ما يلي: (فؤاد، 2010/2009)

- ضعف قدرات الإيواء والإطعام السياحي، هذا على المستوى الكمي والكيفي، أي تدني جودة الخدمات السياحية، حيث تتميز معظم الطاقات الفندقية برداءة خدماتها وسوء الاستقبال للزبائن العاديين، ويقابل ذلك الغلاء الفاحش في أسعار الخدمات المقدمة.

- ضخامة القدرات الفندقية الغير مصنفة، حيث تقدر نسبة الفنادق التي تسيير بالمقاييس الدولية ب 10% فقط من مجموع الطاقات الفندقية الكلية.
- ضعف الهياكل المتعلقة بالسياحة، أي الخدمات المرفقة بالسياحة التي تدخل في إطار إرضاء الزبون السياحي، مثل خدمات الإقراض البنكي، الاتصالات بشتى أنواعها، العلاج,,,الخ,

- الضعف على المستوى العملي والتنظيمي: ويمكن إيجاز أهم هذه النقاط فيما يلي:

- ضعف السياسات القطاعية، أي التنمية الاقتصادية لقطاعات النشاطات الأخرى التي لا يمكن للقطاع السياحي أن يكون ناجحا بدونها.
- ضعف تأهيل الموارد البشرية وقلة احترافية عمال ومستخدمي القطاع السياحي، الذي كان له نتائج وخيمة على مستوى الخدمات.
- نقص فعالية مناطق التوسع السياحي، مما أدى إلى تراجع نسبة الوافدين إليها.

- تردد القطاع الخاص إزاء الاستثمار في السياحة: حيث الاستثمار السياحي الخاص لم يكن في مستوى توقعات السلطات العمومية، إذ لم يسجل مشاريع ضخمة، ويرجع ذلك إلى الوضع الأمني الذي شهدته البلاد خلال عشرية من الزمن، وبقاء جانب من آثاره إلى يومنا هذا. وقد كان القطاع السياحي أكبر متضرر جراء تلك الوضعية، حيث حجبت هذه الأخيرة الاستثمارات الخاصة ونفرت السياح الأجانب والوطنيين على حد سواء من الوجهة الجزائرية، كما أدت الإجراءات البيروقراطية في التسيير وبعض مظاهر الفساد إلى تنفير المستثمرين من الاستثمار في القطاع السياحي في الجزائر، وكذلك بسبب عدم استقرار في التشريعات التي تنظم القطاع السياحي.

- تدهور البيئة بكل مكوناتها: حيث يعد التدهور البيئي من بين العوامل الرئيسية التي تنفر السياح من قصد الوجهة الجزائرية، فالشواطئ تتميز برداءة مياهها وكثرة النفايات وانتشار التلوث والأمراض وانعدام النظافة، يضاف إلى ذلك ظاهرة الاستغلال الفوضوي لرمال الشواطئ التي تؤثر بشكل مباشر في التوازن البيئي وعلى نوعية الشواطئ, (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، نوفمبر 2000)

- التأخر الاقتصادي والتكنولوجي: والذي اثر سلبا على القطاع السياحي لان السائح يختار الوجهة السياحية التي توفر له كل أساليب الراحة والترفيه، كما أن التقدم الاقتصادي والتكنولوجي عنصرين هامين في تحقيق رغبات السياح، فهو بحاجة إلى مواصلات واتصالات متطورة، بنوك ومصارف تتسم معاملاتها بالمرونة، والتي تضمن له تحويلات بنكية في أي وقت يريد، بالإضافة إلى خدمة سياحية جيدة.

- ضعف المكانة السياحية الجزائرية الدولية: بسبب إهمال القطاع وعدم إعطائه العناية والاهتمام الكافيين وعدم اعتباره نشاط اقتصادي منتج، بالإضافة إلى ضعف الإعلام والإشهار السياحيين.
- قلة الجمعيات السياحية: وعدم قيامها بدور فعال في ترقية الصورة السياحية للجزائر على المستويين الداخلي والخارجي.
- ارتفاع معدلات الضرائب: على الأرباح المفروضة على الفنادق والأنشطة السياحية، مما يؤدي إلى رفع سعر الخدمات السياحية، ومن ثمة التأثير على القدرة التنافسية للمنتج السياحي المحلي والتأثير على ربحية المشاريع السياحية، مما ينتج عنه التأثير على الاستثمار السياحي في المستقبل.
- عدم وجود سياسة تسويقية: ذات فعالية يساهم فيها القطاع الحكومي مع الخاص في المجال السياحي، وقلة البرامج الإعلامية المحلية وانعدامها بالنسبة للإعلام الدولي والتي تبرز خصائص المنتج السياحي الجزائري وتنوعه وأماكن تواجده وكيفية الحصول عليه.
- صعوبات ومعوقات الاستثمار السياحي: يشكل الاستثمار أهم عوامل التنمية السياحية إلا انه يتعرض لمشاكل تحد من مردوديته وفعاليته، وتتمثل أهم العوائق في مشكلة العقار السياحي (سوء التسيير، عدم دقة الدراسات، تأخر في تحضير مناطق التوسع السياحي وتهيئتها...). (خديجة، 2015/2014)
- غياب الثقافة السياحية مما يؤدي إلى ضعف الخدمات السياحية (روابحية و كنزة، واقع صناعة السياحة بولاية عنابة في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية أفاق 2030، 2017)، فهناك مواقع كثيرة في المناطق الحدودية معرضة للإهمال وبعيدة كل البعد عن الاهتمام وهذا نتيجة غياب الوعي والثقافة السياحية (كمال، 24 أفريل 2017)، فضعف الثقافة السياحية للمجتمع هو أحد الجوانب السلبية في عملية التحول فكلما ارتفع الوعي السياحي للفرد الجزائري وقدرته على التواصل مع السياح الأجانب والمحليين كلما شهد القطاع السياحي تطورا.

➢ غياب التحكم في التقنيات الحديثة للسوق (موساوي، 2012/2011)، من طرف الوكالات السياحية بحيث ابتكرت في مجال التكنولوجيا السفر في إحداث ثورة في قطاع السياحة (نت، 2020)، و هذا ما تفتقده الولايات الحدودية من عدم التكيف مع الطرق العصرية للتسيير الالكتروني من حجز و خدمات أخرى .

- نقص في التربصات وإجراء الدورات التكوينية للعاملين في القطاع السياحي للولايات الحدودية (شاوش و لفيف، 2016/2017)، وهذا ما قد يعيق السلوك الحضري السياحي وكذلك التنموي بالحدود.
- نقص في صيانة وإعادة الامتياز للمواقع السياحية الطبيعية والتاريخية (بوتي و لمقدم، 2018/2017)،

هذا وإلى جانب معوقات أخرى تحول دون تطور القطاع السياحي في مناطق الظل الحدودية، والمحددة من طرف العديد من المختصين والباحثين والمتمثلة أساسا في: (جهيدة و بجاوي، 2018) المشاكل الأمنية، التدهور الطبيعي والبيئي والتراث الثقافي، غياب نظرة واضحة للمنتجات السياحية، الاعتماد على القطاع العام في الهياكل السياحية، ضعف نوعية وأساليب النقل، ضعف أداء وكالات ومنظمي الأسفار السياحية، صعوبة الحصول على العقارات اللازمة لإقامة المشاريع السياحية، عدم تحديد خريطة دقيقة لمناطق التوسع السياحي، نقص الإحترافية في المؤسسات والخدمات السياحية، وغياب الوعي السياحي لدى المواطن الحدودي وهو الأمر أدى إلى غياب النضافة.

وبالإضافة إلى بيروقراطية الإدارة على مستوى الولايات الحدودية والتي تعيق كثيرا قضية الإستثمار السياحي ، وهذا ما يشتكي به العدي من المستثمرين الذين جمدت مشاريعهم، فبيروقراطية الإدارة المحلية والطبيعة الجغرافية والمناخية لبعض ولايات الحدود نفرت المستثمرين المحليين منهم والأجانب، وأجبرتهم على الهروب وتحويل الوجهة إلى مناطق أخرى، فيما ألزمت بعضهم الأخر بتوقيف مشاريعهم والابتعاد عن التفكير نهائيا في الاستثمار بالمناطق الحدودية (لعناني، 2017)

3 . 2 . متطلبات وآليات حوكمة قطاع السياحة في سبيل جعل القطاع يعول عليه كبديل تنموي يمكن من تأمين الحدود وتحقيق الاستقراروالتنمية.

قصد إزالة العقبات التي تقف أمام التنمية الاقتصادية،وتحقيق التنمية الاجتماعية والاستقرار في مناطق الظل الحدودية، وتحقيق الأهداف المنتظرة من القطاع السياحي في الجزائر، يجب على هذه الأخيرة أن تحوكم قطاعها السياحي وذلك من خلال إيجاد آليات تكون كمنطلق لبناء تنمية سياحية وقطاع يعول عليه كبديل لمرحلة ما بعد البترول، ومن بين الآليات التي قد تساهم في ترقية القطاع السياحي لدعم الاقتصاد الوطني في ظل انهيار أسعار البترول في المرحلة الراهنة ما يلي: (أوكيل، 2017).

- تفعيل دور القطاع الخاص محليا كان أو أجنبي، إذ يعتبر كشريك أساسي في عملية التمنية السياحية، وبالرغم من أن الطلب على الاستثمار من طرف القطاع الخاص في ارتفاع مستمر إذ بلغ 98.41 بالمئة من إجمالي المشاريع المصرح بها في فترة الإنعاش الاقتصادي إذ بلغ مشاريع القطاع الخاص 57833 في حين نصيب القطاع العام بلغ 950 مشروع، إلا أن نصيب قطاع السياحة لم يتعدى 635 مشرعا بنسبة 1.08 بالمئة، ما يوضح أن حجم الاستثمار السياحي مزال ضعيفا ولم يرقى إلى المستوى مقارنة بأهمية هذا القطاع وبالامكانيات المتاحة، ومن اجل تفعيل القطاع الخاص

استوجب العمل على جذب الاستثمار الأجنبي إلى المناطق الحدودية، و ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- ضمان توفير وتسهيل الخدمات السياحية وذلك من خلال خدمات وتسهيلات كل من المعلومات الساحية والوكالات السياحية والبنية التحتية و تحقيق الأمن السياحي.
- إعادة الاعتبار للوكالة الوطنية لتنمية السياحة والسعي في تنفيذ مهامها.
- تهيئة وتطوير الموارد البشرية، فعائد الاستثمار في الموارد البشرية يفوق عائد الاستثمار المادي.
- تشجيع الاستثمار السياحي وتكوين احتياطات عقارية سواء كانت تابعة للأملاك الوطنية العمومية أو المملوكة من طرف الخواص.
- العمل على استكمال مشاريع المخطط الوطني التوجيهي للتهيئة السياحية، وتهيئة المجتمع المحلي للتفاعل الايجابي مع النشاط السياحي.
- العمل على تحقيق أهداف حوكمة القطاع السياحي المتجسدة فيما يلي:

- زيادة الثقة في إدارة الاقتصاد بما يسهم في رفع معدلات الاستثمار السياحية وتحقيق معدلات نمو مرتفعة في الناتج المحلي الاجمالي.
- تحقيق الحماية اللازمة للملكية العامة مع مراعاة مصالح المعاملين.
- التأكد من كفاءة تصنيف برامج الحكومة والاستخدام الأمثل لمواردها.
- تكاثف جهود الأطراف الفاعلة (الدولة + القطاع الخاص + المجتمع المدني).

- إرساء مبادئ الحوكمة في القطاع السياحي، لأن ما يعانيه هذا القطاع في الحالة الجزائرية هو غياب الشفافية وما يترتب عنه من فساد إداري، وعليه فإن تنمية القطاع السياحي لن يكون إلاّ في ظل إرساء مبادئ الحوكمة والتي تقوم على المشاركة والشفافية والمساءلة والكفاءة في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد فضلا عن إسنادها إلى قواعد العدالة مما يفرز سيادة القانون.

ويمكن توضيح التفاعل بين مبادئ الحوكمة في ظل إشراك الأطراف الفاعلة في القطاع السياحي من أجل تحقيق التنمية السياحية وفق المخطط التالي:

الشكل رقم 01: إرساء مبادئ الحوكمة لتنمية القطاع السياحي.

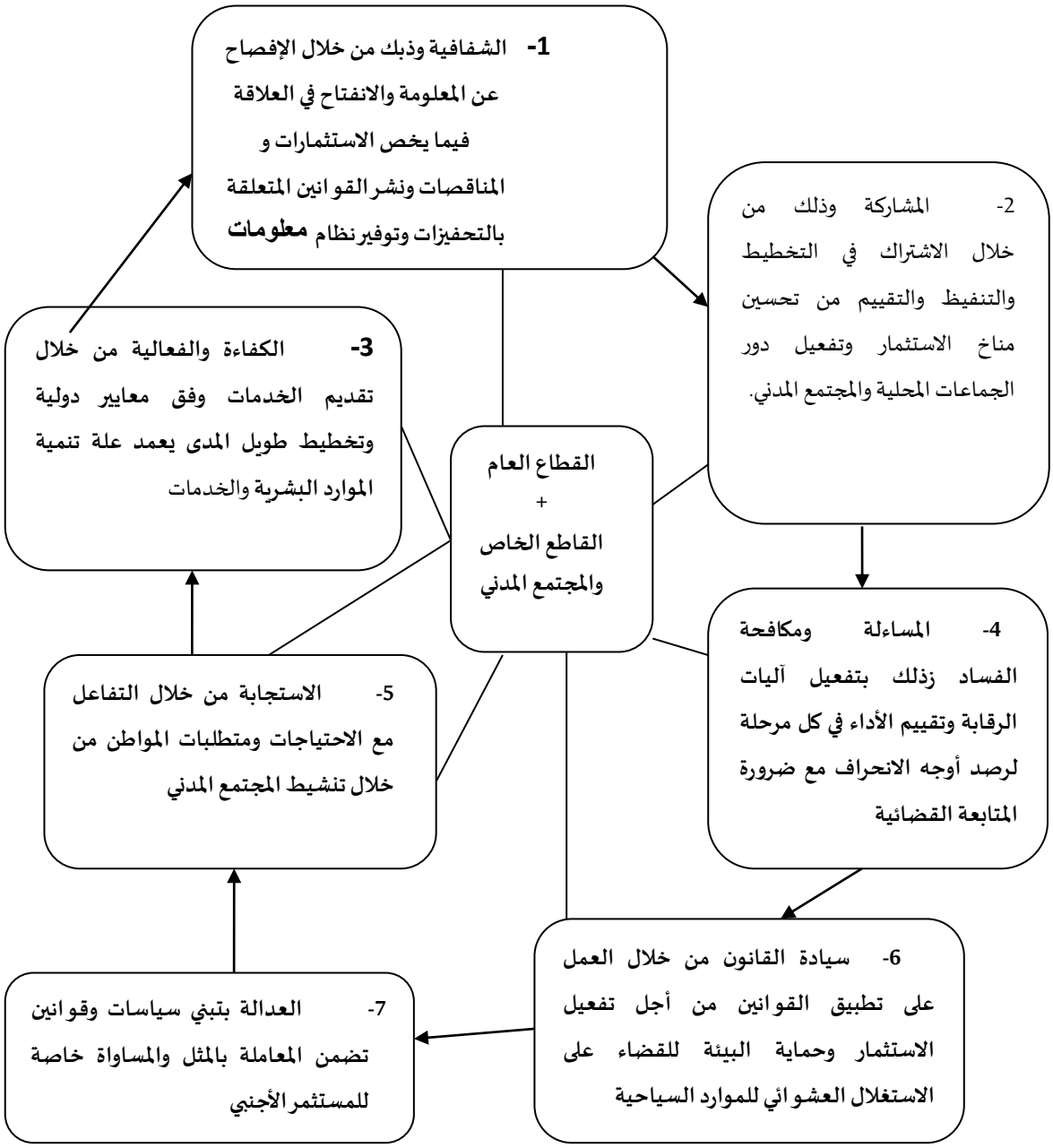

المصدر: أوكيل حميدة، مرجع سابق، ص 44.

على أساس ما سبق يتضح أن عملية تفعيل القطاع السياحي من أجل تحقيق التنمية على مستوى مناطق الظل الحدودية تتطلب العديد من الشروط بداية بتجسيد آليات الحوكمة على مستوى الإدارة المركزية ووزارة السياحة والصناعات التقليدية وعلى مستوى الإدارة المحلية للولايات الحدودية أولا، وعلى مستوى الهيئات المكلفة بتسيير القطاع السياحي على مستوى تلك الولايات ثانيا، أي حوكمة القطاع العام الرسمي المكلف بتسيير القطاع السياحي على المستويين الوطني والمحلي (الولايات الحدودية)، وصولا إلى حوكمة الاستثمار المحلي والأجنبي في إطار من الشفافية، المساءلة المحاسبة،

ومشاركة المجتمع المحلي، والذي من شأنه أن يحقق تنمية محلية (براهيم، 2018)، فالسياحة قضية الجميع من سلطات مركزية ومحلية من مجتمع مدني وخواص وكل أفراد المجتمع.

فعلى الحكومة القيام بالدور الفعال في توفير الخدمات خارج المشروع كالبنى التحتية، التعليم والتدريب، وإجراء دراسات لتقييم الآثار البيئية لعملية التوسع السياحي، وتوفير الإطار القانوني المرتبط بالسلامة والأمن، وتشجيع الاعتماد على المصادر المحلية بدل المستوردة لتنشيط السياحة المحلية، وتسهيل حصول السكان الريفيين الحدوديين على التمويل من خلال تبسيط العمليات الإئتمانية، ودعم التوظيف المحلي الرسمي من خلال توعية وإعلام السكان المحليين الحدوديين عن مجلات العمل في قطاع السياحة، وتبني استراتيجية وثقافة السياحة المحلية الإلكترونية لما لها من أهمية في تحقيق التنمية (عياش و باشا، 2016)، وخلق مناخ استثماري جاذب للقطاع الخاص من خلال تقديم تحفيزات للمستثمرين الخواص لتشجيعهم على العمل على مستوى مناطق الظل الحدودية، إضافة إلى توفير الاستقرار الأمني، إلى غير ذلك من الأدوار التي على الحكومة أن تقوم بها في سبيل ترقية القطاع السياحي المحلي/ الحدودي (منيرة و حروش، 2017)

وكما على منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وحتى المواطن الحدودي أن يساهموا كل على قدرته المستطاع في ترقية القطاع السياحي والترويج له لما يعود في صالح المناطق من حيث التنمية، وهنا ينبغي الإشارة على أن عملية تفعيل دور المؤسسات السياحية والجمعيات السياحية ورجال الأعمال والسائح المحلي في الترويج بالسياحة للمناطق الحدودية أضحت ضرورة ملحة من أجل تحقيق تنمية مستدامة على مستوى تلك المناطق (زرواتي و رابحي، 2019)، كما على السلطات المسيرة للقطاع السياحي على مستوى الولايات الحدودية أن تعمل على ترقية وتطوير المنتوج السياحي لتلك الولايات: mسياحة المؤتمرات والأعمال، السياحة الثقافية والدينية، السياحة الحموية والعلاجية، السياحة الجبلية والبيئية (فؤاد، 2010/2009).

4. خاتمة.

في الأخير يبدو أن الحديث عن التنمية ومقاربة الحكامة السياحية كمقاربة تنموية في حال مناطق الظل الحدودية في الجزائر مسألة معقدة جدا، كون الفضاء الحدودي من جهة تتم فيه ولادة ظواهر سلبية تتغذى من مصادر متعددة، على غرار غياب سياسات تنموية واضحة وهادفة، انتشار الفقر، الحرمان، والتهميش، محدودية الأفق السياسي والاجتماعي، ومن جهة أخرى القطاع السياحي في هذا الفضاء يعاني من مشاكل عدة خاصة تدني المناخ الاستثماري وانتشار الفساد الاداري وغياب تجسيد مبادئ الحكم الراشد من شفافية ومساءلة ومشاركة، ونقص التمويل في ظل تهميش القطاع ككل ضمن أولويات الدولة، خاصة مع الطبيعة الجغرافية للحدود التي تتسم بهشاشة وميوعة واتساع.

وأمام عجز الحلول السياسية وحتى الآلة العسكرية في مواجهة هكذا تحديات، يتطلب على الدولة الجزائرية تطوير مقاربة تنموية، تستهدف رفع سقف طموح شعوب وقاطني تلك المناطق الحدودية من

خلال تهيئة الظروف الملائمة لتحقيق العيش الكريم، وانتشالهم من أن يتحولوا إلى صيد سهل لشبكات التطرف والإجرام العابر للحدود، وذلك لن يكون دون تفعيل الاستراتيجية الوطنية للحدود من خلال تحسين تهيئتها وتحقيق تنميتها حتى تكون مناطق إشعاع تنموي واقتصادي واحد الخطوط الأمامية الدفاعية والفاعلة للتصدي لمختلف التهديدات التي تستهدف أمن واستقرار المنطقة.

وعلى هذا لا يمكن الحديث عن الأمن والاستقرار في البلد ككل وفي مناطق الظل الحدودية بالخصوص دون تحقيق التنمية وانتشال قاطني هذه المناطق من الفقر، والتهميش والشعور بالإحباط، وبتجاوز هذه الإشكالات وتحقيق التنمية المحلية من خلق فرص اقتصادية واجتماعية، وتحسين الصحة والتعليم ، وإرساء البنى التحتية، يمكن الحديث عن الاستقطاب السياحي وخلق الثروة والتنمية في تلك المناطق، وعلى ذلك إمكانية تعزيز وتحقيق الأمن والإستقرار.

وفي ظل ما تشهده الجزائر اليوم من تدني أسعار النفط، وقلة الموارد المالية استوجب تضافر الجهود من أجل النهوض بالقطاع السياحي وجعله من أولويات القطاعات يعول عليه كبديل تنموي وكآلية غير عسكرية تحقق الأمن والاستقرار للبلد، وذلك من خلال العمل على: نشر الوعي والثقافة السياحية، ضرورة تفعيل الشراكة بين القطاع العام والخاص، حوكمة القطاع السياحي من خلال إرساء مبادئ الحوكمة والاستغلال الأمثل للموارد السياحية، العمل على ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأهيلها لتحسين مستوى أداء الخدمات السياحية، توفير الإرادة السياسية المبنية على الأحداث الفعلية لتنمية القطاع السياحي، وتشجيع الاستقطاب السياحي في المناطق الحدودية وتجسيد مختلف البرامج التنموية فيها.

وفي المجمل خلصت الدراسة إلى عدة نتائج وتوصيات نصيغ بعضها كالآتي:

- لا أمن دون تنمية، كما أنه لا تنمية دون أمن، وعلى هذا وجب التأكيد على أهمية كل من الأمن والتنمية في حال مناطق الظل الحدودية في الجزائر ، فالأمن والاستقرار أولا، ثم تحقيق التنمية وتشجيع الاستثمار والاستقطاب السياحي ثانيا.
- ضرورة تفعيل الاستراتيجية الوطنية لتنمية الحدود، وكذا وجوب العمل على تجسيد مختلف البرامج الطموحة التي ستجعل من مناطق الظل الحدودية رائدة، في مختلف القطاعات من منطلق خصوصياتها والثروات التي تزخر بها.
- حكامة القطاع السياحي والاستثمار فيه وتجسيد مبدأ التنمية السياحية في كل الأقاليم يساهم في تحقيق التنمية لمناطق الظل الحدودية، كما يمكن أن يحول هذه المناطق إلى صمام أمان الدولة.
- كسب رهان التنمية يمر عبر فك العزلة عن المناطق الحدودية، عن طريق تدعيم جسور التعاون مع دول الجوار، وتبني نفس المقاربة من حيث ضرورة إدماج المناطق الحدودية في مسارات الاستقطاب السياحي المحلي والوطني.

5. قائمة المراجع.

01- أوكيل حميدة، رهانات تنمية القطاع السياحي الجزائري، **مجلة معارف**، ع22 (جوان 2017)، ص 40-43.

02- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، لجنة آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، **تقرير حول مساهمة من اجل إعادة تحديد السياسة السياحية الوطنية**، الدورة :16، نوفمبر 2000، ص 85.

03- خديجة عزوزي، **االتنمية السياحية المستدامة بين الإمكانات والآفاق – دراسة حالة ولاية قالمة** - ، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم التجارية، (جامعة قالمة، 2014-2015)، ص ص 230 ، 232.

04- خيضر خنفري، "تمويل التنمية المحلية في الجزائر: واقع وآفاق"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية، 2210/ 2011)، ص.220، 221.

05- دريدي منيرة، حروش سلمى، "أهمية ترقية السياحة الريفية في تحقيق التنمية الريفية في الجزائر"، **مجلة أبحاث ودراسات التنمية**، ع06(جوان 2017).

06- زبير عياش، فانن باشا، "إمكانية السياحة المحلية بالجزائر من المنظور التكنولوجي بين الواقع والمأمول"، **حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والانسانية**، ع14(مارس 2016)، ص170-198

07- سامي حسن نجم الحمداني، **الإدارة المحلية وتطبيقاتها والرقابة عليها** (القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية، 2014)، ص.73-83.

08- شهرزاد بوتي، وفاء لمقدم شهرزاد بوتي ووفاء لمقدم، **السياسة السياحية وأثرها على التنمية المحلية في الجزائر**(مذكرة ماستر) غير منشورة(جامعة الوادي: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018-1017).

09- العربية نت، "هل تغير التقنيات الحديثة مستقبل السياحة و السفر"، في الموقع: https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/travel-and-tourism.تاريخ التصفح: 2021/03/12.

10-علي لعناني، "الإدارة متهمة بممارسات سياحية معطلة ومشاريع مجمدة ببومرداس"، في الموقع: https://www.echoroukonline.com/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%AC%D9%85%D8%AF%D8%A9/.تاريخ التصفح: 2021/02/13.

11-عيسى روابحية ،كنزة جمال، "واقع السياحة بولاية عنابة في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية افاق 2030" ،(2017)، ص207

12-فؤاد ابركان، **السياسات السياحية والتنمية في الجزائر مثال ولاية بومرداس**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، (جامعة الجزائر، 2009-2010)،ص 118.

13-كمال.ز، "قوانين لردع الاعتداء على المعالم الأثرية"، في الموقع: http://www.ech-chaab.com/ar/تاريخ التصفح: 2021/02/12.

14- لحسين عبد القادر، "إستراتيجية تنمية مستدامة للقطاع السياحي في الجزائر على ضوء ما جاء به المخطط التوجيهي للهيئة السياحية لأفاق 2025: الآليات والبرامج"، **مجلة أداء المؤسسات الجزائرية**، ع02(2013)

15-مباركة مساوي، "**الخدمات السياحية و الفندقية و بأثرها على سلوك المستهلك،دراسة حالة مجموعة من الفنادق لولاية مستغانم**"، (رسالة ماجستير)غير منشورة (لجامعة أبي بكر بلقايد : كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير،2011-2012)،ص272.

16- موهاب زرواتي، سعيد رابحي، "متطلبات تفعيل دور المؤسسات السياحية في الترويج للسياحة الثقافية بالجزائر: دراسة استطلاعية لدى مجموعة من وكالات السياحة والأسفار"، **مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية**، المجلد 08، ع03(جانفي 2019)، ص82-95.

17- نسيلي جهيدة، بجاوي سهام، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية القطاع السياحي دراسة حالة ولاية بومرداس"، **مجلة المنهل الاقتصادي**، المجلد الأول، ع02(ديسمبر 2018)، ص255-256.

18- هوارية شاوش، بختة ليفيف، "**دور الثقافة السياحية في التسويق للسياحة الجزائرية مديرية السياحة و الصناعة التقليدية بولاية عين الدفلى**"، (شهادة ماستر) غير منشورة (جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير(2016-2017)،ص51.

19-هوشات رؤوف، حوكمة التنمية المحلية في الجزائر: دراسة حالة ولاية بومرداس، أطروحة دكتوراه ل م د، جامعة باتنة 01 ، 2018/2017. ص 327-329.

20- وفاء بن سيدي براهيم، حوكمة الاستثمار السياحي ودوره في تحقيق التنمية المحلية الإمارات العربية المتحدة أنموذجا، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، ع02 (أفريل 2018)، ص238.

21- وفاء معاوي، **الحُكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة باتنة 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2009-2010)، ص.ص.41.39.، ص.91.

22- ياسر أحمد عربيات، **المفاهيم الإدارية الحديثة** (عمّان: دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، 2007).